



## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جينغا ..... (رومانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيد أتايدة أمارال (البرتغال).  
نزع السلاح؛ والسيدة ريناتا دوان، مديرة معهد الأمم المتحدة  
لبحوث نزع السلاح.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في دعوة السفير دروبنيك  
والسيدة دوان للانضمام إلى الممثل السامي لشؤون نزع السلاح  
في تبادل الآراء بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها  
اللجنة بعد ظهر اليوم؟  
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ  
للتو، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السفير فلاديمير دروبنيك،  
رئيس المجلس الاستشاري للأمين لمسائل نزع السلاح، ورئيس  
مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والسيدة  
ريناتا دوان مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.  
سأعلق هذه الجلسة الآن كي يتمكن من النظر في هذا  
الموضوع في إطار غير رسمي وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة.

البند ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)  
مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع  
السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا،  
سنبدأ بتبادل الآراء المعتاد مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح  
بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دوراتها  
السابقة وتقدم التقارير، بما في ذلك بشأن معهد الأمم المتحدة  
لبحوث نزع السلاح، عملا بالقرار ٦٩/٧٠.

وقبل أن نمضي قدما، أود الآن أن أستشير الأعضاء بشأن  
دعوة المشاركين التاليين في تبادل اليوم للآراء مع الممثل السامي  
لشؤون نزع السلاح: سعادة السفير فلاديمير دروبنيك، رئيس  
المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمسائل  
نزع السلاح، ورئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم  
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1832313 (A)



للمضي قدما نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحن ملتزمون بالتفاوض وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وهو هدف يعد ضرورة ملحة بسبب ما انقضى من وقت على الأقل. وندعو أيضا إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاعتراف بمساهمة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في السلام والاستقرار العالميين. وأخيرا، لا يمكننا أن ننسى الهدف المتمثل في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كل هذه الخطوات ضرورية ولا يستبعد أحدها الآخر، وهي تشكل جزءا من الخطة المتعددة الأطراف التي تتطلب أقصى قدر من التوافق في الآراء إذا أريد تليتها.

وبينما نؤكد مجددا التزامنا القاطع بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بالتزاماتها، على النحو المبين في المادة السادسة، بمواصلة اتخاذ الخطوات الرامية إلى نزع السلاح النووي. إننا ندرك تماما السياق الأمني، ولكننا نصر على ضرورة السعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. فمصادقية النظام تعتمد على ذلك.

وهناك جبهات عديدة مفتوحة في نظام عدم الانتشار النووي. وكما قال ممثل أحد البلدان الأوروبية، سأبدأ بالنظام الأمني في أوروبا، استنادا إلى هيكل الالتزامات والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي كفلت إدامة فترة السلام والاستقرار بشكل غير مسبوق في تاريخ المنطقة. وندعو إلى الحفاظ على ذلك الهيكل إزاء أي خلاف أو وضع سياسي.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ذات أهمية كبيرة أيضا بالنسبة للسلام والاستقرار العالميين. إنها إنجاز كبير للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهذا هو السبب في أننا نرى

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ٣٠/١٦

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة، أحث مرة أخرى جميع المتكلمين على التفضل بمراعاة الوقت المحدد.

السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن النظام الدولي لعدم الانتشار، أحد الركائز الرئيسية للسلام والأمن العالميين، أمام مفترق طرق تاريخي. ويجب أن يسهم جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما أولئك من بيننا الذين يؤمنون بتعددية الأطراف الناجعة، في الحفاظ على هذا الإرث العظيم. وقد أشير إلى هذا الهدف في القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١))، ومنذ ذلك الحين، غدا الهدف النهائي لجميع الجهود التي نبذلها، على الرغم مما مضى من وقت. وهو يشكل تحديا عالميا لا يمكن مواجهته إلا من خلال توافق الآراء.

إن نظام عدم الانتشار النووي يستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا العام نحتفل بمرور ٥٠ عاما على دخول المعاهدة حيز النفاذ، ولا يزال بلدنا يؤمن بقوةها الكاملة وإمكاناتها الكبيرة. ويجب تعزيز ركائزها الثلاث - نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بشكل متزامن. وسيعقد المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠. ونحن بحاجة إلى تقييمه بالشكل المناسب. إن الفشل في تحقيق توافق في الآراء، كما حدث في عام ٢٠١٥، سيشكل ضربة قوية إلى حجر الزاوية في عدم الانتشار هذا. إن نظامنا يقوم على الثقة، مثله في ذلك مثل أي نظام أمني - ليس فقط من أجل الحد من الانتشار، وهو ما أمكنه القيام به جزئيا، بل أيضا

في حزيران/يونيه، إنشاء آلية لتحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بقدرة وصرامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أتاحت منذ إنشائها تدمير ٩٨ في المائة من الترسنات المعلنه، ومُنحت جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٣.

إن الأسلحة التقليدية ذات الآثار العشوائية، وإمكانية حصول عامة السكان على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر يشكل تهديداً جلياً متزايداً للسلام والاستقرار والتقدم. والصلة بين تلك الأسلحة والعنف المسلح وانعدام التنمية أمر لا جدال فيه الآن. إنها مشكلة عالمية، ولذلك لا يمكن معالجتها إلا من خلال استجابات مقبولة عالمياً.

إننا نسترشد باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد بنجاح مؤتمره الاستعراضي لهذا العام. وندعو إلى إنشاء أوجه التآزر الممكنة بين الاتفاقيات الإنسانية الثلاث، ولا سيما بشأن مساعدة الضحايا وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب. وقد وضع التشريع الإسباني نظاماً نعتقد أنه يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى.

ونجح فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، الذي اجتمع في جنيف، في إرساء الأسس اللازمة لإحراز تقدم في هذا المجال. ويتمثل اقتراحنا في إصدار إعلان سياسي، وإمكانية وضع مدونة لقواعد السلوك تقتن بالشفافية وتدابير بناء الثقة وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، بما في ذلك إمكانية التقدم في العلم والتكنولوجيا في مجال الذكاء الاصطناعي.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى آلية نزع السلاح، التي عانت من الشلل طوال سنوات عديدة الأمر الذي يهدد

ضرورة الحفاظ عليها. وتشير كل الدلائل إلى أن إيران تفي بالتزاماتها بموجب هذه الخطة، التي يدعمها نظام شامل لعمليات التحقق والتقارير المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أيضاً أن دور إيران في منطقة تزخر بمجاهات شديدة، فضلاً عن برنامجها للقذائف التسيارية، أمر يثير شواغل مشروعة ينبغي تناولها في حوار صريح مع جمهورية إيران الإسلامية. وإذا نجح هذا الحوار فسيساعد على زيادة توطيد الاتفاق النووي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الدولة الوحيدة التي أحرزت تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وبرامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية تمثل أحد أكبر الأخطار التي تهدد الاستقرار العالمي. وبخالفنا أمل في العملية التي انطلقت مع إعلان بانغونجوم، إلا أن ذلك الأمل لا يمكن ولا يجب أن يوجد من دون جوانب عملية. إن هذه العملية معقدة بشكل لا يصدق وتعثرت فعلاً في عدة مناسبات. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة نحو التنفيذ التام والكامل والذي لا رجعة فيه لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية قبل أن نستطيع النظر في رفع نظام الجزاءات الحالي.

إن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية منذ عام ٢٠١٢ هو أحد أكبر الانتهاكات للقانون الإنساني وانتهاك صارخ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد شهدنا أيضاً استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخراً في كوالالمبور وسالزبري. ونود أن نؤكد من جديد إدانتنا القاطعة لأي استخدام لهذه الأسلحة المحظورة، أياً كان مرتكبها، وفي أي حالة، ولأي سبب من الأسباب. ويجب على المجتمع الدولي ألا يظل صامتاً إزاء الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

لقد شاركت إسبانيا في جميع المبادرات المتخذة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وكنا من بين مؤسسي الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أنشئت في كانون الثاني/يناير، وأيدنا

إن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بليندابا. ولن يدخر جهدا في العمل البناء لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، نكرر رغبتنا في إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

يرحب وفدي ترحيبا حارا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وقد شارك في حفل الافتتاح الذي جرى في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتعمل حكومتنا من أجل التصديق عليها. إن فتح باب التوقيع على المعاهدة خطوة هامة من جانب الدول للتحقق من رغبتها القوية في تعزيز المعايير العالمية ضد استخدام الأسلحة النووية، وإنتاجها وحيازتها، وولدت الزخم اللازم لنزع السلاح النووي. لذلك ليس من الطبيعي أن يُرحّل هذا الهدف إلى عملية طويلة الأجل، على أساس منطق وحيد مؤداه أن الردع النووي ينبغي له أن يؤدي دورا في صون الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وهذا أمر أكثر أهمية في ضوء حقيقة أن حادثا قد يقع في أي لحظة، وأنه لا يمكن لأي دولة، حتى ولو كانت دولة حائزة للأسلحة النووية، أن تعالجه بمفردها. ويأمل وفدي أن يؤدي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ٢٠٢٠ إلى نتائج ملموسة.

فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من المهم جدا، ومما هو في مصلحة المجتمع الدولي أن تنضم الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى المعاهدة حتى يتسنى إنفاذها. وفي حين نؤكد من جديد دعمنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يؤيد وفدي الرأي القائل بأن بناء برنامج نووي للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف لكل دولة، ويشدد على الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بدون أي تمييز.

لا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد والاستخدام المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة

بأن تصبح شكلا هيكليا. إن إسبانيا لا تزال تؤيد بحزم إعادة تفعيل الإطار المؤسسي القائم، بدلا من نبذه. فلتسلح بالجرأة، ولكن علينا ألا نغفل أبدا عن التوافق في الآراء أو التطلع إلى إرساء الطابع العالمي، فذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدما في هذا المجال.

**السيدة ليولوكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية):** في البداية، بالنيابة عن وفدي، أود أن أعرب عن خالص التهاني للرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى، كذلك أهنئ جميع أعضاء مكتبته. وأؤكد لهم تعاوننا الكامل معهم. ما زلنا مقتنعين بأن ما يتمتعون به من دراية وقيادة سيوجه عملنا نحو النجاح. وأود أيضا أن أهنئ سلفه على الطريقة التي أدار بها أعمال لجنتنا في الدورة الثانية والسبعين.

تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2).

ما انفك السلم والأمن الدوليان يشكلان شاغلا لمنظمتنا. والواقع أن عالمنا، مع مرور كل يوم، يواجه حالات مقلقة بشكل متزايد. إن تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف، وخطر رؤية الإرهابيين و/أو غيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول يحصلون على الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وخطر التفجيرات نتيجة الاستخدام العرضي للأسلحة النووية، كل هذه لا بد من أن تحملنا على التصرف. ولا يمكن حصر عواقب استخدام الأسلحة النووية في الحدود الوطنية فقط. إذ أن لها أيضا عواقب يتردد صداها في دول بعيدة عن المناطق المستهدفة، بما في ذلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولا يمكن إيصال استجابة إنسانية كافية في أعقاب هجوم نووي. ولهذا السبب، فإن المبادرات الجماعية العاجلة، في إطار متضافر ومتعدد الأطراف، أمر حتمي لتجنب وقوع كارثة عالمية.

عمل وطنية جديدة للإشراف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارتها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وإنشاء سجل إلكتروني وطني لإدارة البيانات المتعلقة بالأسلحة التي يتم تعميمها في جميع أرجاء أراضينا.

مع أنه لا يزال يتعين فعل الكثير، يشيد وفدي بجميع شركائنا لما قاموا به من عمل وبمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي لم يدخر جهدا في تقديم المساعدة اللازمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لبناء قدرات اللجنة الوطنية. ويشيد وفدي بأعمال المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة، الذي انعقد في حزيران/يونيه، ونؤيد استنتاجاته.

وعلى نفس المنوال، نرحب ببدء نفاذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، المعروفة أيضا باسم (اتفاقية كينشاسا)، ونرحب بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي نُظم في الكاميرون في شهر حزيران/يونيه الماضي.

في عالم لم تتم فيه بعد تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، يعتقد وفدي أن من المهم خفض الإنفاق العسكري من أجل تحرير الأموال اللازمة لمعالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، يرى وفدي أن هذا السلاح يتعارض مع السلام المستدام. ومن المحبذ بشدة اتخاذ تدابير بناء الثقة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فالأمن في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي يتطلب حسن النية، والعمل العالمي المتضافر والبناء.

في الختام، لا يزال وفدي مقتنعا بأن على جميع الدول أن تدعم السلم والأمن والعدل على الصعيد الدولي. ونأمل بقليل

وغيرها من الأسلحة التقليدية مصدر قلق كبير لبلدي. ومنذ حصول جمهورية الكونغو الديمقراطية على استقلالها، ولا سيما في السنوات العشرين الماضية، ما فتئت تعاني من صراعات مسلحة عديدة. وتشارك جماعات مسلحة أجنبية ووطنية في القيام بأعمال تزعزع الاستقرار في بلدي عن طريق الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وقد ولدت تلك الحالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وانتشار الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي تقتل وتؤثر بآلاف الناس، وبذلك فإنها لا تشكل فقط تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، بل أيضا تشكل تهديدا للتنمية. وإن المدنيين المقيمين في هذه المناطق هم الضحايا الرئيسيون لهذه الأجهزة الفتاكة التي تخلى عنها المتحاربون. كذلك فإن المشردين داخليا أكثر عرضة للوقوع ضحايا للمتفجرات من مخلفات الحرب عند عودتهم إلى ديارهم.

في ظل هذه الظروف، انضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى سائر الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية وغيرها. وقد تعهدت بالامتثال لجميع الأحكام الواردة في نصوصها. وفي إطار تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، على سبيل المثال، اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية مبادرات عديدة، بما في ذلك إنشاء المركز الكونغولي لمكافحة الألغام، ووضع خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الألغام.

إذ أنتقل إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد أنشئت اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح، من بين أسباب أخرى، للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل. وقد تحقق عدد من الإنجازات في هذا المجال، بما في ذلك إنشاء فروع للجنة في المحافظات، ووضع واعتماد خطة

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، شاركت بنن في المؤتمر المعني بالتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يفضي إلى إزالتها تماما، وأيدت اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتفتخر بنن بأنها انضمت إلى قائمة البلدان الموقعة على هذه المعاهدة المهمة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وتلتزم باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التصديق عليها.

ويرى بلدي أن مجرد وجود الأسلحة النووية ينطوي على خطر استخدامها. وهذا هو السبب في أننا نعتبر معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، فإن قرار بلدي تأييد اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ومن ثم الشروع في توقيعها يتماشى مع التزاماته التعاقدية السابقة، شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان الأفريقية الأخرى. وقد وقعت بنن وصدقت على معاهدة بلينداها التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تتماشى تماما مع أهداف معاهدة بلينداها.

ولا تزال بنن تشعر بقلق عميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية، ومما يزيد من هذا القلق مخاطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات من غير الدول، بما في ذلك المنظمات الإرهابية. وتؤكد هذه المخاطر الحاجة الملحة إلى أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تجنب خطر الإرهاب النووي بأي ثمن. وبصفتنا دولة طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا. وندعو أيضا إلى الامتثال الصارم للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

يرحب وفد بلدي بخطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام في هذا العام، ويأمل في أن تساعد على إحياء الحوار من أجل تحقيق هذه الغاية. ونتفق مع الأمين العام على أن نزع السلاح يدعم التنمية المستدامة، ما دام التقدم المنشود في هذا

من الإرادة السياسية، أن تؤدي مداولاتنا بشأن هذا العمل إلى تحقيق الأهداف التي تم تحديدها.

**السيدة نوبر فاسينو (بنن) (تكلمت بالفرنسية):** أود في البداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. ولا شك لدي في أن مداولاتنا ستكون ناجحة تحت قيادته القادرة. ويمكنه أن يعول على دعم وفدي.

تؤيد بنن البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والمغرب بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2). ونود أن نعرب عن بعض التعليقات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن العالم يمر في أزمة ويبحث عن مخرج منها. فالتوترات الإقليمية المتزايدة المتصلة بالصراعات التي لم تحل، والإرهاب، وخطر الاحتراز العالمي، وتآكل القيم العالمية والثقة بين الجهات الفاعلة الدولية، كلها تكشف عن نظام عالمي تم تقويضه. وفي أجزاء كثيرة من العالم، يتعرض السلام لتهديد خطير، كذلك ازداد خطر استخدام الأسلحة النووية، سواء عمدا أو عن طريق الصدفة. فالمغالاة في العنف، والتطرف يؤثران تأثيرا كبيرا على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

إن صون السلم والأمن الدوليين من بين الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، وإن تحقيق عالم أكثر أمنا وسلامة أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. كذلك فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال هدفها ١٦، تتطلب تعزيز تنمية مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع.

بالنسبة لبنن، فإن إقامة عالم يسوده السلام والأمن تتوقف على ثلاث ركائز: التعجيل بالجهود في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار؛ والحفاظ على استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية بحتة، كما تقتضيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بنجاح.

تؤكد بنن من جديد التزامها بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتشدد على ضرورة تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك عن طريق النقل الفعال للتكنولوجيات الملائمة لكفالة المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعبئها ووسمها. ويرحب وفد بلدي بالتقارب بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي لا تزال الصك الدولي الوحيد الملزم قانوناً لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية في القرن الحادي والعشرين. وندعو جميع الدول التي لم توقع و/أو لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بهدف تحقيق عالميتها.

**السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):** بداية، يود وفد بلدي أن يهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى، وكذلك سائر أعضاء المكتب. ونؤكد لهم تعاوننا ودعمنا الكاملين.

وتود كمبوديا أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.2).

في عالمنا اليوم، حيث تتسبب النزاعات في تحويل الملايين من البشر إلى لاجئين وتسفر عن عواقب وخيمة، فإن نزع السلاح يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. وترحب كمبوديا بالخطة الشاملة لنزع السلاح التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في أيار/مايو. وتدعو الخطة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الملموسة لنزع السلاح لإنقاذ البشرية ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة وإلى تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح. ومعا، يمكننا أن نبنى عالماً أكثر سلاماً.

ونحن نشهد توترات ناجمة عن نزاعات طويلة وقصيرة الأمد. ولا يزال العالم في حالة قلق بسبب الحوادث وخطر

المجال سيدعم بالضرورة الموارد والجهود الرامية إلى تشجيع التنمية المستدامة المتكاملة والشاملة للجميع في جميع أنحاء العالم.

وتشدد بنن على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل واحدة من الركائز الأساسية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ونؤيد الركائز الثلاث للمعاهدة. ويأسف وفد بلدي لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الأمر الذي حال دون اعتماد وثيقة ختامية. وقد بدأت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠٢٠، وعُقد آخر اجتماع في سياق هذه الأعمال في جنيف في أيار/مايو. ويأمل وفد بلدي أن يتم الاتفاق على تمديد نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه. ويحدونا الأمل في أن يؤذن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بتوليد زخم سياسي جديد صوب نزع السلاح النووي.

إن بنن ملتزمة بمسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا المبرمة في عام ١٩٩٦. ونرى أن إنشاء هذه المناطق يمثل إنجازاً هاماً في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدي من جديد دعمه للمبادرات الجارية من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى إزالة العقبات التي تحول دون عقد مؤتمر دبلوماسي لإنشاء هذه المنطقة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح على الصعيد الإقليمي، تشدد بنن مرة أخرى على الدور الهام الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومقره لومي. ويقدم المركز دعماً تقنياً قيماً للدول الأفريقية في تنفيذ التدابير المتعلقة بالسلام والأمن وتحديد الأسلحة، ولا سيما في مجال مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويستحق المركز تمويلاً مستداماً يتناسب مع ولايته بصورة أكبر.

في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها لأغراض السلام والتنمية.

وبوصف كمبوديا طرفا مسؤولا في جميع الاتفاقيات الرئيسية بشأن أسلحة الدمار الشامل، فإنها تدين بشدة استخدام أي نوع من هذه الأسلحة في أي وقت وفي أي مكان ومن قبل أي كان. وقبل عقد تقريبا، أقرّت الجمعية الوطنية الكمبودية قانونا بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية الكيميائية والأسلحة الإشعاعية والأسلحة الكيميائية، يحظر إنتاج هذه الأسلحة وإعادة تدويرها وتحويلها ونقلها في البلد. وعلاوة على ذلك، أنشأ القانون أيضا الهيئة الوطنية المعنية بالأسلحة الكيميائية لمراقبة المواد الكيميائية وإجراء تحقيقات بشأنها، وكذلك مختبرا لمراقبة هذه المواد في البلد.

وأشكر شركاءنا - مبادرة "مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية" التابعة للاتحاد الأوروبي؛ ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة؛ ومركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة - على ما يقدمونه من دعم التقني للهيئة الوطنية المعنية بالأسلحة الكيميائية وعلى مساعدتهم في بناء قدراتها.

ولإعادة تأكيد التزاماتنا بما يتسق مع الجهود العالمية، نظمت كمبوديا في عام ٢٠١٤ - بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح - حلقتي عمل متتاليتين، إحداها بشأن المتفجرات الكيميائية والبيولوجية والنووية غير التقليدية والأخرى بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفيما يتعلق بالجهود الإقليمية، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يشكل إحدى القيم الأساسية لدول جنوب شرق آسيا، على النحو المكرس في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولهذا السبب، فإننا نعمل من أجل تعزيز معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا عن طريق وضع خطة عمل ثم استعراضها من وقت لآخر.

استخدام الأسلحة النووية. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على أي صك ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير النووية، يجب أن يكون لدينا بعض الآليات لضمان ألا تُستخدم تلك الأسلحة.

وقد شعرنا بخيبة أمل إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وبالتالي، يود وفد بلدي أن يرى تعاوننا نشطا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بروح إيجابية لبلوغ الهدف النهائي للمعاهدة. ونتطلع أيضا إلى نتيجة مثمرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

إن كمبوديا ليست حائزة للأسلحة النووية. وكما هو مكرس في دستورنا فإن "تصنيع واستعمال وخزن الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية محظور تماما". وتشارك كمبوديا الأعضاء الآخرين في الترحيب بتصديق تايلند وتوفالو مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فبإضمام تايلند إلى المجموعة، تكون جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد صدقت على المعاهدة. ومن خلال ذلك، يمكننا أن نرى أن الرابطة تولي أولوية قصوى لضمان السلام والأمن في منطقتنا وإخلاء العالم من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من زيادة عدد الدول الأطراف في المعاهدة، فإنها لم تدخل حيز النفاذ بعد. وبينما ننتظر تحقيق عالمية المعاهدة، ينبغي للدول أن تمتنع عن إجراء تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، من شأنها أن تقوض هدف المعاهدة. وندعو جميع البلدان المتبقية، ولا سيما تلك الواردة أسماؤها في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون إبطاء من أجل كفالة عدم إجراء تجارب على هذه الأسلحة المدمرة.

إننا ولئن كنا نعارض بشدة الأسلحة النووية، فإننا نؤكد من جديد حق البلدان الذي لا جدال فيه في التطوير والبحث

التعزيز العسكري واستعراض العضلات؛ وإجراء مناورات عسكرية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم؛ والعمليات الاستخباراتية النشطة، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية المتطورة على أهداف ذات قيمة عالية في المجالين السياسي والاقتصادي؛ والتهديدات المختلطة وما إلى ذلك. وكل ذلك لا يجعل كوكبنا مكانا أكثر أمنا.

ولا تزال ليتوانيا تشدد على ضرورة احترام مبادئنا الأمنية المتفق عليها، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وغيرها من الصكوك القانونية المتفق عليها دوليا أو إقليميا، والحفاظ عليها. فالحفاظ على سلامة النظام الدولي القائم على القواعد أمر بالغ الأهمية، حيث أنه يهدف إلى صون وكفالة السلام والأمن والاستقرار على المستوى الدولي. وفي الوقت الراهن، تواجه منظومة تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح العديد من التحديات التي تختبر عزم المجتمع الدولي وتماسكه.

إن ليتوانيا ملتزمة التزاما كاملا بالتنفيذ المستمر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر زاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار. ونسلط الضوء على أهمية دعم وصون المعاهدة بركائزها الثلاث: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونؤيد اتباع نهج تدريجي وشامل للجميع حيال نزع السلاح النووي، ونتطلع إلى نجاح أعمال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

وبالنظر إلى السياق الجيوسياسي الحالي، فإننا لا نوافق على القول بأن تحريم الأسلحة النووية يمثل إضافة واقعية إلى المواءمة بين أهداف نزع السلاح والأمن. وليتوانيا تؤيد تأييدا كاملا اتخاذ مزيد من الخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي وخفض القوات النووية عن طريق التفاوض وعلى نحو يمكن التحقق منه. وعلينا أن نكون واقعيين: إن نزع السلاح النووي غير ممكن من دون مشاركة

ويجب أن نكفل توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المعاهدة مستقبلا.

لا تزال الزيادة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية أحد أكبر التحديات التي نواجهها اليوم. وبينما نقر بالحق السيادي لكل بلد في استخدام الأسلحة التقليدية، يجب أن نعمل معا من أجل تنظيمها. ومن خلال التنفيذ السليم لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يمكننا التحكم في تدفق الأسلحة، فضلا عن منع وقوعها في أيدي أي جهة من غير الدول.

وتولي كمبوديا أهمية كبيرة لاتفاقية أوتاوا. ومن ثم، فإننا نشيد كثيرا بالتضامن القوي الذي أبدته جميع الدول الأطراف في الاتفاقية، فضلا عن جميع المنظمات الدولية وغير الحكومية المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة الذين يسهمون بصورة جماعية في إيجاد عالم خال من الألغام. ونتطلع إلى انعقاد الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، المقرر عقده في جنيف في وقت لاحق من هذا العام.

في الختام، يعتقد وفد بلدي أننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن الماضي قدما في إجراء مفاوضات مثمرة من أجل منع انتشار الأسلحة وتجنب استخدام أي نوع من الأسلحة كوسيلة لمعالجة النزاعات المستعرة في أنحاء من عالمنا.

**السيدة بليبيته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنيء الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على توليهم مهامهم.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2). وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط بصفتي الوطنية.

إننا نعيش في بيئة أمنية ديناميكية ومعقدة ويصعب جدا التنبؤ بها. ونواجه تحديات أمنية معروفة وأخرى جديدة تماما: عمليات

الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية من يستخدمون الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وكذلك على الصعيد العالمي. وليتوانيا تؤيد أيضا تأييدا تاما نظام التدابير التقييدية الجديد للاتحاد الأوروبي للتصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها أفقيا.

أخيرا، أود أن أعرب عن التزام ليتوانيا القوي بالمشاركة النشطة والتعاون في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

**السيد آل توبه (عمان):** السيد الرئيس، في البداية، وعلى غرار المتكلمين الآخرين، يسر وفد بلادي أن يتقدم إليكم بخالص التهنية على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين، متمنيا لكم ولسائر أعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. ويعرب وفد بلادي عن تقديره العميق للجهود التي بذلها ممثل العراق الشقيق أثناء رئاسته للدورة السابقة لهذه اللجنة. كما يؤيد وفد بلادي ما تضمنه بيان مجموعة دول حركة عدم الانحياز وكذلك بيان المجموعة العربية (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن هذه اللجنة مكلفة بالبحث عن حلول للتهديدات التي تمس السلم والأمن الدوليين وتنسيق التعاون بشأن قضايا نزع السلاح ولكن بالرغم من كل الجهود التي بذلت في هذا الإطار خلال الفترة الماضية علينا أن نعترف بأننا لا نزال نناضل في هذا المضمار ولا يزال هنالك العديد مما ينبغي تحقيقه ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي أو الحد من إنتشاره. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يشكل في مناطق كثيرة من العالم خطرا وتهديدا كبيرا للسلم والأمن الوطنيين والدوليين ويغتنم وفد بلادي مناسبة انعقاد هذه اللجنة للتذكير بما تؤدي إليه هذه الأسلحة الصغيرة من إزهاق لأرواح الملايين وانتهاكات لحقوق الإنسان وزيادة حدة الفقر وتحويل للموارد بعيدا عن جهود التنمية البشرية ولا ننسى هنا أيضا مدى ارتباط هذه الأسلحة بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة الوطنية والعابرة للحدود بمختلف أشكالها.

الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتؤكد ليتوانيا، باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أهمية تدابير بناء الثقة والشفافية المتبادلة والتحقق الفعال بوصفها أجزاء أساسية لا تتجزأ من عملية تحديد الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وفي ضوء ذلك، نؤكد أهمية الحفاظ على سلامة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والتي تمثل أداة أساسية لتحقيق الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي ولا يمكن كفالتها إلا من خلال الامتثال التام من جانب أطرافها.

نعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال تشكل إنجازا مفيدا لهيكل عدم الانتشار. وقد وُضعت خطة العمل حصرا لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية وأثبتت نجاحها، كما تشهد على ذلك عمليات التفتيش المتعددة التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومصادر أخرى. ومع ذلك، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن خطة العمل لا تغطي برنامج إيران للقذائف التسيارية أو تداعياته على الأمن الإقليمي. وينبغي معالجة جميع هذه القضايا بطريقة شاملة.

إن ليتوانيا تؤيد تماما جهود أصحاب المصلحة الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وحتى ذلك الحين، يجب أن تظل الجزاءات القائمة ويجب على جميع البلدان تنفيذها بصورة كاملة. منذ عام ٢٠١٣، أودت الأسلحة الكيميائية بحياة الكثيرين في سورية. وفي وقت سابق من هذا العام، شهدنا الاستخدام الأروع لعامل مؤثر على الأعصاب، والذي حدث هذه المرة في سألزيري، على أرض أوروبية، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، استخدم عامل كيميائي مؤثر على الأعصاب في حادث مميت وقع في ماليزيا. ولا يمكننا السماح باستمرار تآكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترحب ليتوانيا أيما ترحيب بالقرار الذي اعتمدته مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في حزيران/يونيه لتعزيز قدرة منظمة حظر

اعتماد قرار الشرق الأوسط الذي ربط بشكل موضوعي بين التمديد اللائحي للمعاهدة من جهة، وبين إنشاء المنطقة الخالية من جهة أخرى وانضمام إسرائيل إليها.

في الختام، إننا ندعو الدول الأعضاء كافة إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها من خلال جميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى آمليين أن تسهم مداولات اللجنة وقراراتها تحت رئاستكم في تحقيق تطلعات كافة شعوب العالم للأمن والسلام والاستقرار.

**السيد بانايوتوف** (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السفير أيون جينغا ممثل رومانيا والأعضاء الآخرين في المكتب على توليهم رئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. وأكد لهم بأن وفد بلدي يدعمهم بشكل كامل في مساعيهم لتوجيه عمل اللجنة نحو تحقيق نتائج ناجحة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس العام الماضي السفير محمد بحر العلوم ممثل العراق، على عمله الدؤوب خلال الدورة الثانية والسبعين.

تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/73/PV.2). وأود الآن أن أوضح بضع نقاط تكتسي أهمية بالنسبة لبلدي.

إن الحالة الأمنية الدولية الراهنة شديدة الصعوبة. وقد أثبتت التطورات الأخيرة أن تعددية الأطراف في خطر، وفي الوقت نفسه لا يمكننا مواجهة التحديات التي نواجهها جميعاً بنجاح إلا من خلال تعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح، لأنها تقدم نهجاً شاملاً تشتد الحاجة إليه وتشترك فيه منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

لسوء الحظ شهدنا منذ العام الماضي العديد من الحالات الجديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية ليس

إن النجاح في نزع السلاح النووي لا يعزز السلم والأمن الدوليين فحسب بل يوفر أيضاً موارد هائلة تشتد الحاجة إليها في الجهود الإنمائية ويعمل على تعزيز سيادة القانون والحفاظ على البيئة وإبعاد المواد النووية عن أيدي الجماعات الإرهابية. إن حالة الركود التي تلف قضايا نزع السلاح وانعدام التفاؤل بين الدول الأعضاء في حلحلة المواقف يثير قدراً كبيراً من الريبة والشكوك حول آلية تعددية الأطراف التي ما زالت تراوح مكانها منذ زمن، وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الدول الأعضاء الإرادة السياسية الشجاعة للعبور بنزع السلاح وخاصة النووي منه إلى بر الأمان وهو مطلب وهدف رئيسي من أجل دفع هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين ونؤكد هنا بشكل خاص مسألة الإرادة السياسية للدول بعيداً عن المعايير المزدوجة وذلك نظراً للفشل المستمر خلال السنوات الماضية للوصول إلى توافق في الآراء حول العديد من قضايا نزع السلاح النووي ومنها على سبيل المثال لا الحصر هيئة نزع السلاح وعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وفشل مؤتمر نزع السلاح في الوصول إلى توافق بشأن جدول أعماله.

إن السلطنة إذ تعيد مجدداً دعوتها إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى شأنها في ذلك شأن جميع الدول العربية فإن ذلك ليقينها بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على خلق مناخ إيجابي للتعاون بين دول المنطقة والحد من سباق التسلح فيها وإشاعة جو من الثقة والسلام في المنطقة الذي سينعكس على العالم بأسره وعلى السلم والأمن الدوليين وعليه فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط هو أمر بالغ الأهمية وجدير بإيلاء المجتمع الدولي الدعم والمساندة له لتحقيقه وتنفيذه وإذ تدعم بلادنا هذا المقترح فإنها تدعو إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي وذلك تنفيذا للصفقة التي تمت في عام ١٩٩٥ التي شملت

البناء التي من شأنها أن تعزز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وهو يشمل إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإنهاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك عن طريق توسيعه، والبدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتجدر الإشارة، في ذلك الصدد، إلى أن مؤتمر نزع السلاح قد أنشأ خمس هيئات فرعية في وقت سابق من هذا العام، مما أدى إلى اعتماد أربعة تقارير موضوعية يؤمل أن تكون أساسا لعملها في عام ٢٠١٩.

ومن المهم بنفس القدر إحراز تقدم في مجال الأسلحة التقليدية. ونحن نرحب بالوثيقة الختامية لعام ٢٠١٨ الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق). فالوثيقة الختامية توفر أساسا جيدا لتوجيه جهودنا الرامية إلى زيادة تعزيز النظام العالمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من بين أمور أخرى.

ويظل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة يمثل أولوية بالنسبة لبلدي. فالمعايير الدولية للاتجار المسؤول بالأسلحة التي وضعتها المعاهدة تؤدي دورا هاما في منع الفظائع وكبح الإرهاب وتعزيز الأمن الدولي.

ولم يعد ضعف الفضاء الإلكتروني تهديدا ناشئا بل إنه تهديد حقيقي يتطلب اهتماما فوري. ونحن بحاجة إلى قواعد جديدة للتصدي للتحديات الجديدة. وتؤيد بلغاريا، في ذلك الصدد، وضع معايير ومبادئ علمية للسلوك المسؤول من قبل الدول في الفضاء السيبراني، وتدابير لبناء الثقة.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أنه لا يمكننا التغلب على التحديات التي نواجهها حاليا، إلا من خلال تعددية الأطراف وبالتأكيد على نهج قائم على القواعد.

فقط في سورية، ولكن في الآونة الأخيرة في سالزبورج في المملكة المتحدة. ولا يشكل ذلك مصدر قلق فحسب، بل يعرض للخطر القاعدة بالذات التي تحظر استخدام هذه الأسلحة، التي نصت اتفاقية الأسلحة الكيميائية عليها. وتدين بلغاريا أي استخدام للأسلحة الكيميائية بأشد العبارات الممكنة. ويجب ألا يمر هذا العمل من دون عواقب ويجب مساءلة جميع مرتكبيه.

إن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية مشجعة. ومع ذلك يجب أن تتبع تلك الخطوات الأولى مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مفاوضات تؤدي إلى نزع سلاح نووي كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتظل خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني التي تم التوصل إليها في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥، ذات أهمية تاريخية. وكما أكدت التقارير الأخيرة، تواصل إيران تنفيذ التزاماتها في المجال النووي. ولا تزال الخطة تكتسي أهمية كبيرة للاستقرار الإقليمي والعالمي، ونشجع جميع الدول الأطراف في الخطة على الالتزام الصارم بشروطها.

وتكرر بلغاريا تأكيد التزامها بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي إلا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديد المادة السادسة. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي وإطار نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. لذلك لا ينبغي ادخار أي جهد لتحقيق نتائج ناجحة خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠.

إن النهج العملي الوحيد هو النهج البناء والواقعي والتدريجي، القائم على تدابير عملية وقابلة للتنفيذ - لبنات

الأسلحة النووية. ونعتقد أنه ينبغي لنا اتخاذ تدابير حازمة لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك العالمية والإقليمية في مجالات عدم الانتشار والأمن والاستقرار، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تيسير تحقيق هدفنا الاستراتيجي الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي الشامل والكامل. ومن شأن ضمان بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية في أقرب وقت ممكن أن يؤدي دورا حاسما في تحقيق ذلك. وقد كانت بيلاروس من بين أوائل الدول التي صدقت على ذلك الصك الأساسي، ونحث الدول على أن مستقبل المعاهدة يرتكز بإبدائها الإرادة السياسية الضرورية واتخاذها الخطوات اللازمة لكفالة دخولها حيز النفاذ.

ويجب إعطاء زخم جديد للعملية من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. إن القرار الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم ينفذ بعد، وحتى أوروبا ليست بها منطقة كهذه. وقد اقترحت بيلاروس، في منتصف تسعينات القرن الماضي، فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية، غير أن دعوتنا الحسنة النية لم تجد آذانا صاغية.

وللأسف، لا يزال موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل إحدى أهم المسائل الأساسية في جدول الأعمال الدولي. ونود أن نكرر التأكيد مرة أخرى على أن استخدام الأسلحة الكيميائية، من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول على الإطلاق. غير أننا نعترض على أي قرارات تأخذ طابع المواجهة وتسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو تقوض الثقة فيما بين الدول الأعضاء.

وقد اتخذت الجمعية العامة بالإجماع تقريبا العام الماضي القرار ٧٢/٢٣، بمبادرة من جمهورية بيلاروس، بشأن حظر استحداث أشكال جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وهو

السيد أوفسيانكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

إن اجتماعات اللجنة توفر لنا فرصة ممتازة لتقييم التطورات التي حدثت منذ الدورة السابقة للجمعية العامة. ومن الواضح أن قضايا الأمن الدولي هامة اليوم كما كانت دائما. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن العالم قد أصبح لا هو أكثر استقرارا ولا هو يمكن التنبؤ به. فمستوى المواجهة بين الدول في الوقت الراهن هو الأعلى منذ العقد الماضي. ولذلك عواقب بالنسبة للعديد من المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي، وقد أدى إلى تسييس منندياتنا متعددة الأطراف لنزع السلاح. فالمشاكل المتعلقة بوجود الأسلحة النووية لا تزال دون حل، ليس ذلك فحسب، بل إنها - إلى حد ما - ازدادت تفاقمًا.

ونحن مضطرون إلى الاستنتاج بأن المبادرات الرامية إلى إنشاء قواعد موازية هادفة إلى الحظر التام للأسلحة النووية قد جعلت المحادثات أكثر حدة. ولا يكاد ذلك يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي، لا شيء إلا لأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال خارج إطار هذه المبادرات. ونعتقد أن الطريق الوحيد لتحقيق أهدافنا هو من خلال وضع تدابير لبناء الثقة بين جميع المشاركين في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام، بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء، وتوفير ضمانات أمنية عالمية فعالة.

وقد كانت جمهورية بيلاروس من بين أوائل الدول التي تخلت طوعا، في أعقاب اختيار الاتحاد السوفياتي، عن حيازة ترسانة نووية كبيرة دون شروط مسبقة، ونحن نواصل تكريس جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد دأبنا على العمل بروح من المسؤولية لتحقيق ذلك الهدف كمشاركين مباشرين في العملية استنادا إلى معاهدة عدم انتشار

المتخذة من نقل عملنا إلى ما هو أكثر من مجرد تبادل للآراء. ويتعين علينا أن نحافظ على ذلك الزخم في عمل المؤتمر.

ونلاحظ أن الفجوات لا تزال قائمة بشأن القواعد القانونية المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي، ولا سيما فيما يتعلق بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونحن نؤيد المقترح الروسي والصيني لمشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. فمن شأن اعتماده أن يشكل إسهاما كبيرا في حل مشكلة القضاء على المسائل غير المنظمة في الاتفاقات القائمة في مجال قانون الفضاء الخارجي. وتشارك بيلاروس بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ بموجب القرار ٢٥٠/٧٢. وبصفتنا من مقدمي مشروع القرار، فإننا سنواصل إذن العمل معا لتحديد توصيات ومعايير ومحتوى صك دولي في هذا المجال. وننوه بتركيز أعضاء فريق الخبراء الحكوميين على الوفاء بولايتهم بصورة فعالة.

ونشعر بالقلق إزاء مناخ عدم الثقة الذي نشأ في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد في حزيران/يونيه في نيويورك. وقد شكل خلاف أساسي حول سبل تحسين آليات مكافحة هذه الأسلحة في المستقبل الاعتماد التقليدي لنتائج هذه المؤتمرات بتوافق الآراء. ونحث البلدان على الامتناع عن استخدام منتدى هذه المؤتمرات للمواجهات أو لتعزيز الأفكار والمبادرات التي تفتقر إلى التوافق في الآراء.

وينبغي أن نشير إلى أن المسائل الأمنية المتعلقة بالمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية تزايد أهميتها في عالم اليوم. فبسبب التطورات التكنولوجية الحديثة، لا بد لنا من وضع

أحد القرارات القليلة اليوم، إن لم يكن القرار الوحيد، التي توفر آلية وقائية لتحديد إجراءات متفق عليها دوليا تمكننا من رصد إمكانية تطوير وانتشار أسلحة دمار شامل جديدة، وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعمها.

ويجب أن يظل منع أسلحة الدمار الشامل من الوقوع في الأيدي الأتمة، كذلك، أولوية في الجهود المشتركة للدول الأعضاء. إننا نتبع سياسة مسؤولة ومتسقة تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٣)، الذي نعتبره آلية فريدة من أجل اتباع نهج شامل وכלي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من تكنولوجيات ومعدات. إننا نشارك بنشاط في تقديم المساعدة من أجل تنفيذ القرار في بلدان رابطة الدول المستقلة.

وأود أن أشير إلى بعض التطورات الإيجابية. ينبغي لنا ألا نتجاهل نتائج مؤتمر القمة بين الكوريتين، بما في ذلك الهدف الذي أعلنه المشاركون المتمثل في النزع الكامل للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن الاجتماع بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سغافورة. ونحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.

إن جمهورية بيلاروس تعلق أهمية كبرى على عمل مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح. إن كسر الجمود في هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف يشكل جزءا هاما من جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل وتحقيق عالم أكثر أمنا. ولم تتمكن الدول، خلال دورة عام ٢٠١٦ من التغلب على بعض الخلافات الطويلة الأمد، ولم يتمكن المؤتمر من تجنب بعض التسييس لأنشطته. ومع ذلك، ينبغي ألا أن نقول إننا لم نتمكن من الاستفادة الفعالة من فرص الدورة بأكملها. فقد مكنا إنشاء خمس هيئات فرعية من إجراء مناقشات متعمقة بشأن مختلف بنود جدول الأعمال في إطار الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل توافقي. وقد كان أمرا مهما أن مكنتنا القرارات

عام ٢٠١٥. كما أن الدعم المستمر من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا وغيرهم من الدول الغربية قد ساهم في تطوير البرامج الإسرائيلية العسكرية النووية والبيولوجية والكيميائية وشجع الكيان الإسرائيلي على زيادة تحديه للإرادة الدولية وعدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار واتفاقيات أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لقد تقدمت بلادي في نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتنا في مجلس الأمن بمبادرة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية منها، إلا أن وفد الولايات المتحدة آنذاك هدد باستخدام الفيتو في حال طرحنا مشروع القرار على مجلس الأمن. وفي هذا السياق، تجدد بلادي دعوتها الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. كما ندعو للضغط على إسرائيل وإلزامها لكي تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وأن تخضع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تدين حكومة بلادي بأشد العبارات جريمة استخدام السلاح الكيميائي انطلاقاً من إيمانها بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وقد انضمت بلادي، كما تعرفون، إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية لتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وقامت بلادي سوريا بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الانضمام لهذه الاتفاقية وأبجرت التزاماتها رغم الظروف القاسية والصعبة التي تمر بها، وهي كلها أمور أكدتها رئيسة اللجنة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيدة سيغريد كاغ، في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في شهر حزيران عام ٢٠١٤. ومع تدمير الموقعين الأخيرين وقيام بعثة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحقق من تدمير وترحيل الركام من هذين الموقعين، تكون

التدابير العملية الفعالة لمكافحة التهديدات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، نؤيد المبادرة التي أطلقتها في اللجنة الأولى الاتحاد الروسي بشأن مشروع قرار عن الإنجازات في مجال المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

ومن الواضح أن الإرادة السياسية ضرورية إن كنا نريد التصدي للأزمات السائدة في العلاقات الدولية اليوم. فالحلول الفعالة الطويلة الأجل في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح ستسهم إسهاماً مباشراً وحاسماً في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف، في وجود البشرية ذاته.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): شكراً، السيد الرئيس. أهنيئ بداية الزميل المندوب الدائم لرومانيا على انتخابه رئيساً لهذه اللجنة الهامة في هذه الدورة.

وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا الموقر نيابة عن دول حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

كما نعرفون، السيد الرئيس، تزداد التحديات التي تعصف بعالمنا، وفي مقدمتها تطوير وتحديث الترسانات النووية والتهديد باستخدامها من قبل دول نووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار، علاوة على ذلك، انتشار الإرهاب وتبنيه كسلاح سياسي من قبل حكومات لدول أعضاء في هذه المنظمة، وبعض هذه الدول دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى رعاية هذه الحكومات لتنظيمات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن وتستخدم السلاح الكيميائي.

إن الاستمرار بحماية حيافة إسرائيل للسلاح النووي والتستر على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار من قبل دول نووية هو أمر ظهر جلياً للجميع من خلال إفشال كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لمؤتمر استعراض المعاهدة في

بعض الدول ، لا سيما بريطانيا، بخلق ذراع إعلامية للجماعات الإرهابية المسلحة أسموها بـ ”الخوذ البيضاء“ ومنحوها جائزة الأوسكار.

في الوقت الذي نؤكد فيه على أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى التفاوضي الوحيد فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح وتطلعنا إلى تحقيق التوافق بما يكفل استعادة دور المؤتمر وتنفيذ ولايته التفاوضية بموجب وثيقة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، فإننا نعبر عن شجبنا للتسييس الذي مارسته الدول الغربية في المؤتمر، وبالتحديد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وحلفاؤهم، وهو التسييس الذي ساهم في تعطيل أعمال المؤتمر ومنعه من التوافق على برنامج عمله خلال الدورة الماضية، وذلك بدوافع سياسية لا علاقة لها بقضايا نزع السلاح.

ختاماً، السيد الرئيس، إن الإرهاب الذي تدعمه وترعاه وتزوده بالمواد الكيميائية السامة، عاجلاً أم آجلاً، سيرتد على حكومات تلك الدول التي تمول الإرهاب وعلى الدول الأخرى. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها بوقف تهريب الأسلحة والذخائر بكافة فئاتها والمواد ذات الصلة، سواء كانت ”قاتلة أم غير قاتلة“، ووقف تهريب المسلحين والإرهابيين عبر حدود الدول المجاورة لبلادي سورية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محدودة بعشر دقائق والمداخلة الثانية بخمس دقائق.

**السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)**  
(تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على البيان الذي أدلت به ممثلة إسبانيا، التي تعتقد أن الجزاءات هي التي جعلت

بلادي قد أوفت بكامل التزاماتها بتدمير كافة المواقع الخاصة بإنتاج الأسلحة الكيميائية. وتناقش بلادي المسائل المتصلة بالإعلان الوطني السوري على النحو الواجب في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد أرسلت بلادي أكثر من ١٦٠ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وآلية التحقيق المشتركة ولجنة القرار ١٥٤٠ واللجان الخاصة بمكافحة الإرهاب. وأول رسالة كانت قبل حدوث أول هجوم بالكيماوي على بلدة خان العسل في شهر آذار ٢٠١٣ بأربعة أشهر. أكدنا في هذه الرسائل تخوفنا من قيام الدول التي تدعم الإرهاب بتقديم أسلحة كيميائية للجماعات الإرهابية ومن ثم الادعاء بان سورية هي التي قامت باستخدامها. لقد تضمنت هذه الرسائل معلومات دقيقة حول حيازة واستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية سامة ضد المدنيين والعسكريين كان قد تم نقلها من ليبيا بعد غزوها - بعد غزوها - بترتيب من أجهزة استخبارات دول تناصب بلادي العداء إضافة إلى تزويد داعش وجبهة النصرة، بمساعدة المخابرات التركية، بالمواد الكيميائية السامة عن طريق الحدود التركية المباشرة مع حدودنا بدعم مباشر من منظمة ”بندر بن سلطان السعودية“ آنذاك.

ولقد أشرنا في إحدى الرسائل إلى قيام إرهابي اسمه هيثم قصاب بتهريب ليتين من السارين من ليبيا عبر تركيا على متن طائرة مدنية هبطت في مطار إسطنبول، ومن ثم نقل ليتري السارين إلى التنظيمات الإرهابية في بلادي عبر الحدود التركية السورية. وقد كنا أعلمنا آلية التحقيق السابقة ومجلس الأمن برسائل عديدة حول تورط النظام في قطر وإيعازه للمجموعات الإرهابية التي يمولها باستخدام غاز الكلور والمواد الكيميائية السامة الأخرى في المناطق التي تسيطر عليها ذات المجموعات، وذلك بهدف التقاط الصور والفيديو لاثام الجيش العربي السوري بذلك ومن ثم التشهير بالحكومة السورية، ناهيك عن قيام

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل سورية.

كما سمعنا للتو، لا تزال سورية تنكر استخدامها للأسلحة الكيميائية. لقد استخدمتها مرارا ضد شعبها. الدليل موجود ولا شك فيه إنها تلقي باللوم على ذوي الخوذ البيض في شن الهجمات. وتتهم الآخرين بتوفير الأسلحة الكيميائية وغيرها من أشكال الدعم إلى الإرهابيين. هذه الاتهامات لا أساس لها بكل بساطة. ولأكن واضحاً. من الضروري أن تفهم سورية أنه إذا استخدمت الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، سيكون هناك رد واضحة جداً من بلدي وحلفائه. وإنني على يقين بأننا سنواصل الاستماع في الأيام المقبلة إلى سورية تنكر استخدامها للأسلحة الكيميائية. إن سورية لا مصداقية لها وهي لن تخدع أحداً في هذه القاعة.

**السيد المجري** (ليبيا): طلب وفد بلدي أن يمارس الحق في الرد على الممثل السوري فيما ادعاه حول نقل مواد كيميائية من ليبيا إلى سورية، في إشارة إلى غاز السارين الذي ذكره ممثل سورية سابقاً. وهذا الأمر عار عن الصحة تماماً، ويفنده وفدي، وذلك استناداً إلى أن ليبيا لم تمتلك يوماً هذا الغاز، وأن مخزونها من الأسلحة الكيميائية لم يكن من بينها هذا الغاز. وقد تم تدمير مخزونها بإشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبمساعدة بعض الدول الصديقة وهي ألمانيا والداغرك. وتم تدمير المخزون في ألمانيا، وقد منحت شهادة من المنظمة تفيد فيها بإتمام تدمير كامل المخزونات التي كانت تمتلكها ليبيا من هذه الأسلحة. وتم توزيع رسالة بهذا الخصوص على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي نأمل من الممثل السوري تحري الدقة في معلوماته وعدم كيل الاتهامات شرقاً وغرباً إلى الدول بدون دليل.

**السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): إن من يحمي ويغطي على الترسنة النووية والبيولوجية والكيميائية لإسرائيل؛

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأتي إلى طاولة الحوار. في الأيام القليلة الماضية من المناقشة العامة، كانت هناك بعض البلدان الأوروبية الأخرى، مثل فرنسا وهولندا، التي تشاطرت نفس التصورات الخاطئة.

المسألة ليست مسألة جزاءات. وبصراحة، لقد عاشت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت ضغوط الجزاءات على مدار سبعة عقود من اليوم الأول لتأسيسها. لقد اكتسبت صفات قوية للاعتماد على الذات والتنمية الذاتية من أجل التغلب على أي جزاءات وضغوط. وحتى إن استمرت الجزاءات ١٠ سنوات أو ١٠٠ سنة أخرى، ستتغلب عليها ونخرج أقوى. وفي هذا العام، بالعزم والإرادة على وضع نهاية لتاريخ المواجهة وتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، طرحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقترحات لإنشاء نظام سلمي لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وهي تبذل جهوداً مخصصة لتحقيق تلك الغاية.

المسألة ليست مسألة جزاءات. بل هي مسألة الافتقار إلى الاحترام المتبادل. قالت ممثلة إسبانيا إنها بينما لا يزال الأمل يحدوها، ينبغي ألا ننسى التجارب السابقة ونواصل الضغط والتنفيذ الجزاءات حتى تكون هناك نتائج ملموسة تتمثل في نزع السلاح النووي. هل تعتقد أن عدم فرض جزاءات هو الذي تسبب في توقف المفاوضات في الماضي؟ هذا خطأ أيضاً. لقد كان السبب هو انعدام الثقة بين الأطراف المعنية. ولهذا السبب تؤكد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن أسرع سبيل لنزع السلاح النووي هو نهج تدريجي يتبع مبدأ الإجراءات المتزامنة، مع إعطاء الأولوية لتدابير بناء الثقة.

ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في هدفها ورغبتها في تحقيق السلام والاستقرار ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. لقد خطونا للتو الخطوة الأولى. ونحن منفتحون على الجميع وسنستمر في التواصل والتعاون مع المجتمع الدولي في المستقبل.

وبخصوص ما أشار إليه ممثل ليبيا، أتمنى عليه الدقة والاستماع بعناية إلى بياننا؛ نحن لا نقول إن لتري السارين هما إنتاج ليبي؛ إنما قلنا إنه تم نقلهما من ليبيا بواسطة طائرة مدنية. الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات إلى الأمانة العامة هو يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عند الظهر. ويرجى من الوفود التقيد بذلك الموعد النهائي لتمكين الأمانة العامة من تجهيز الوثائق في الوقت المناسب، وهو ما سيتمكن في نهاية المطاف من تسريع العمل الجماعي للجنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

ومن يخلتق الذرائع الواهية للحفاظ على ترسانته الكيميائية؛ ومن دمر العراق استنادا إلى كذبة أسلحة الدمار الشامل؛ كما أن من انسحب من الاتفاق الدولي مع إيران؛ ومن قطع التمويل عن الأونروا؛ وانسحب من اليونسكو؛ ومن يستمر في الضغط على الأمم المتحدة بمسألة التمويل ويهدد بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية، أقول إن من يفعل ذلك لا يحق له أن يوجه للجمهورية العربية السورية الاتهامات المزورة والكاذبة باستخدام أسلحة كيميائية. وخاصة حين يكون سجله التاريخي حافلا بوقائع مثبتة وليست مفبركة باستخدام السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي ضد المدنيين في أنحاء كثيرة من هذا العالم.